

دور تقنيات المحاسبة الإدارية في تقييم الأداء المصرفي في ضوء نظم دعم القرار دراسة استطلاعية

م. ليث نعمان حسون
إدارة واقتصاد/جامعة تكريت
٠٧٧٠١٨٣٤٣٠٨

أ.د. عبدالرحمن البكري
كلية التجارة/جامعة النينين
٠٧٧٠٨٥٥٢٧٧٨

أ.م.د. سطم صالح حسين
إدارة واقتصاد/جامعة تكريت
٠٧٧٠٨٥٥٢٧٧٨

Laith86laith@gmail.com

المستخلص :

يهدف البحث إلى بيان دور تقنيات المحاسبة الإدارية في تفعيل أداء نظم دعم القرار، وانعكاس هذا الدور في تحسين عمليات تقييم الأداء المصرفي. وقد تم استخدام (١٤٣) استمارة استبيان شملت عدد من المحاسبين والإداريين في المصارف العراقية الخاصة، لاختبار فرضيات البحث، وقد وجد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة الإدارية ونظم دعم القرار وتقييم الأداء في المصارف، وأن تأثير تقنيات المحاسبة الإدارية في الأداء المصرفي في البيئة العراقية يكون أكثر فاعلية عند توسيط نظم دعم القرار.

Abstract :

The aim of the research is to explain the role of accounting management techniques in activating the performance of Decision Support Systems, and the reflection of this role in improving the performance of banking operations. We used (143) questionnaires, including a number of accountants and administrators in private Iraqi banks, to test hypotheses. Found that there is a statistically significant relationship between the management accounting techniques and decision support systems and performance evaluation in banks. The impact of accounting management techniques on banking performance in the Iraqi environment is more effective when centralizing decision support systems.

المقدمة :

تهدف المحاسبة الإدارية إلى إنتاج وتوصيل المعلومات لمساعدة ودعم إدارة المنشأة للقيام بوظائفها الإدارية الرئيسية والمتمثلة بالتخطيط والتنفيذ والرقابة وترشيد ودعم القرارات وتقييم الأداء، وذلك من خلال استخدام أدوات واساليب تمكنها من أداء وظيفتها. وبسبب الظروف البيئية المعاصرة التي تعمل فيها المنشآت ظهر ما يسمى بالبيئة التنافسية المفتوحة على المستويين المحلي والدولي والتي تقضي بضرورة (التركيز على الجودة، الاستجابة لأذواق الزبائن، السعر المناسب، ريادة التكلفة، رضا الزبون، والمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع) ولضمان تحقيق استراتيجية المنشأة للبقاء والاستمرار فقد استدعى ذلك طلب الإدارة العليا لمعلومات أكثر دقة وسرعة من السابق لاتخاذ القرارات في الوقت اللازم لتتمكن من البقاء في دائرة المنافسة، مما أدى إلى زيادة أهمية نظم المعلومات عموماً ونظم معلومات المحاسبة الإدارية بشكل خاص، باعتبارها المنتج الرئيسي للمعلومات الملائمة لإدارة المنشأة لمساعدتها في ترشيد قراراتها ولكافة المستويات التنظيمية، وإن المعلومات الاستراتيجية تدعم الإدارة وتسهل عملية تحديد الأهداف واختيار البدائل الممكنة بما يكفل كفاءة وفعالية استخدامها في تحقيق الأهداف المرجوة منها. فضلاً عن التغيرات في بيئة الأعمال الحديثة وما تواجهه تقنيات المحاسبة الإدارية التقليدية من تحديات تتمثل بتنوع رغبات واحتياجات الزبائن، قصر دورة حياة المنتج، زيادة حدة المنافسة بين المنشآت. فتوجب على

المحاسبة الادارية متمثلة بكل تقنياتها الحديثة من انتاج معلومات تخدم ادارة المنشأة في مواكبة هذه التطورات والتغيرات سواء كانت في تلبية حاجات ورغبات الزبائن او في الجوانب الحديثة حتى تتمكن من البقاء والمنافسة والاستمرار في تحقيق الارباح.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في السؤال الاتي: هل لتقنيات المحاسبة الإدارية دور في تفعيل عمليات تقييم الأداء المصرفي في البيئة العراقية؟ وهل يكون هذا الدور أكثر فاعلية عند توسيط نظم دعم القرار؟

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان موضوع أهمية تقييم الأداء المصرفي في البيئة العراقية ودور تقنيات المحاسبة الإداري بوصفها اهم مجالات التغذية بالمعلومات الداخلية عن أداء، وإمكانية تحسين أوجه استخدام هذه التقنيات في تقييم الأداء في ضوء مستجدات تكنولوجيا المعلومات واتي يمثلها في هذا البحث نظم دعم القرارات.

فرضية البحث : يقوم البحث على عدد من الفرضيات ممثلة بما يلي:

١. يوجد تباين معنوي من وجهة نظر الأفراد عينة الدراسة حول متغيرات البحث (تقنيات المحاسبة الادارية، نظم دعم القرار، تقييم الأداء).
٢. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات البحث (تقنيات المحاسبة الادارية، نظم دعم القرار، تقييم الأداء).
٣. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتقنيات المحاسبة الادارية في نظم دعم القرار.
٤. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتقنيات المحاسبة الإدارية في تقييم الأداء.
٥. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم دعم القرار في تقييم الأداء.
٦. يزداد التأثير المعنوي لتقنيات المحاسبة الادارية في تقييم الأداء عند توسيط نظم دعم القرار.

الدراسات السابقة

١. دراسة رمضان ٢٠٠٩ ، هدفت الدراسة الى معرفة إثر نظم دعم القرارات على تطوير الاداء في وزارة التربية والتعليم-محافظة غزة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها وجود إثر لنظم دعم القرارات على تطوير الاداء تمثل في وجود وعي وأدراك لدى الادارة العليا بالنسبة لاستخدام نظم دعم القرارات في الوزارة بدرجة متوسطة، مع وجود امكانات بشرية بدرجة جيدة، وتوفر مستوى تنظيمي جيد لاستخدام نظم دعم القرارات. ومن اهم التوصيات بناء نظم دعم القرارات على اسس علمية سليمة، والاستفادة من نظم دعم القرارات على مستوى وزارة التربية والتعليم ككل وتطوير تطبيقاتها واستخداماتها والاستعانة بنظم دعم القرارات في دعم جميع القرارات التي تتخذها الوزارة، والاهتمام بعملية التدريب وزيادة دعم الادارة العليا واهتمامها باستخدام نظم دعم القرارات.
٢. دراسة جيلالي (٢٠١٣)، هدفت الدراسة الى محاولة فهم طريقة عمل نظم دعم القرار، ومعرفة مكوناتها الأساسية، وانواعها الرئيسية، وعرض الميول الحديثة في هذا المجال من خلال التطرق الى مفهوم ذكاء الاعمال، والاشارة الى بعض الحلول البرمجية الاخرى المرتبطة بإدارة الاداء التي تعتمد على منصات ذكاء الاعمال. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها ان نظم دعم القرار نوع خاص من نظم المعلومات التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات غير المهيكلية، وتصنف نظم دعم القرار الى كلاسيكية واخرى حديثة، ومن اهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسة بان تعزيز نظام المعلومات الموجود بنظام دعم للقرار يعتمد على منصة لذكاء الاعمال أصبح ضرورة استراتيجية وليس مجرد تقليد للمنشآت الناجحة، يحتاج نظم دعم القرار الى دراسة مفصلة لجوانبه التقنية والتنظيمية والاقتصادية والبشرية.
٣. دراسة (٢٠٠٢)، هدفت الدراسة الى تقييم أثر استخدام نظم دعم القرارات على كفاءة وفعالية القرارات في بيئة الأعمال المصرية. وتمثلت مشكلة الدراسة بمدى تأثير نظم دعم القرارات على

كفاءة وفعالية القرارات وما هو اتجاه متخذي القرارات نحو استخدامات نظم دعم القرارات في بيئة الأعمال المصرية، ومن أهم الاستنتاجات هناك اتجاه إيجابي نحو استخدام نظم دعم القرارات لتطوير صناعة القرارات في بيئة الأعمال المصرية، وأن بيئة الأعمال المصرية تتجه إلى التحول من الأنظمة التقليدية في اتخاذ القرارات إلي نظم دعم القرارات وهناك طلب فعال لتطوير صناعة القرارات باستخدام نظم دعم القرارات.

٤. دراسة حسين (٢٠١٥)، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية اعتماد المقارنة المرجعية في تقويم أداء المصارف، إذ تساعد المقارنة المرجعية في تحديد نقاط القوة والضعف التي يتمتع بها المصرف بالمقارنة مع نقاط القوة والضعف لدى المصارف الرائدة في القطاع المصرفي، وحصلت الدراسة على بيانات البحث من خلال الدليل السنوي لسوق العراق للأوراق المالية وتم التطبيق على بيانات مصرف بغداد وبابل ولمدة سنتين، وأكدت مناقشة نتائج التحليل معظمها، وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف بمقارنة أدائها مع المصارف الرائدة في القطاع للوقوف على نقاط القوة والضعف في أدائها وبالتالي العمل على تعزيز الأولى ومعالجة الثانية.

٥. دراسة سلمان ٢٠١٤، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم تقنية التحسين المستمر وأهدافه، وتوضيح أثر تطبيق تقنية التحسين المستمر في إحدى البنوك الإسلامية وهو بنك سبأ الإسلامي لتطوير أداء البنك وتعزيز الميزة التنافسية له في السوق المصرفي.

لقد تم تطبيق تقنية التحسين المستمر على الودائع والحوالات في بنك سبأ الإسلامي الذي يمارس كافة الأنشطة المصرفية وفق الشريعة الإسلامية واتضح من خلال الدراسة ضرورة تطبيق تقنية التحسين المستمر في البنك لتطوير مستوى أدائه وتعزيز مركزه التنافسي في السوق المصرفي.

المحور الأول

مفهوم تقنيات المحاسبة الإدارية وأنواعها

تهدف تقنيات المحاسبة الإدارية إلى تحقيق استراتيجيات المنشأة من حيث تحسين جودة العمليات مع التخفيض الحقيقي للتكلفة والارتقاء بكافة جوانب الأداء في المنشأة، ولا يتم ذلك إلا من خلال الارتقاء بكافة جوانب عمليات التشغيل من خلال استبعاد أي فاقد وكل نشاط لا يضيف قيمة للمنتج للمحافظة على موارد المنشأة لتخفيض التكلفة، وكذلك تحسين كفاءة الأداء تحجيماً للعيوب حتى تصل إلى أدنى مستوى ممكن، ولا يتم ذلك إلا من خلال الارتقاء بمستوى مهارات العاملين مع تعدد تلك المهارات، واستخدام أفضل التقنيات الحديثة، مما يؤدي إلى إنتاج منتج يتوافق مع رغبات وحاجات الزبائن وقدراتهم المالية على شراء المنتج، وهو ما يحقق ولاء هؤلاء الزبائن للمنشأة، مما يعمل على تحسن موقف المنشأة التنافسي في الأسواق وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة المبيعات مما يؤدي إلى تحسن موقف المنشأة المالي (زيادة الربحية). وسيتم تناول مجموعة من التقنيات المحاسبة الإدارية التي تتماشى مع موضوع الدراسة وبيان أهميتها

١/١ مفهوم التكلفة على أساس النشاط

يعرف بأنه أسلوب متطور يسعى إلى تحقيق الوضوح في تخصيص التكاليف غير المباشرة من خلال تحديد وتجميع الأنشطة في مجموعات للتكلفة مع استخدام عدد من مسببات التكلفة الملائمة لتتبع تلك التكاليف إلى الأنشطة ومنها إلى هدف التكلفة (المنتجات أو الخدمات) مما يؤدي إلى فهم أكثر للتكاليف والحصول على معلومات كلفوية أكثر عدالة تساعد الإدارة في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة. (درغام، شفقة، ٢٠٠٩: ١١) ويساعد على قياس التطور في الأداء المالي للمنشأة من خلال احتساب معدل العائد على الاستثمار وتوافر الشروط التي تساعد على تحقيق هذا التطور.

ويقوم نظام التكلفة على اساس النشاط اولا بتجميع التكاليف غير المباشرة لكل نشاط من أنشطة المنشأة، ثم يخصص تكاليف النشاط على المنتجات او الخدمات او الاهداف الاخرى التي تسبب الأنشطة. (Horngren et al., 2015, 150)

وتكمن أهمية نظام التكاليف على اساس الأنشطة في تركيزه على تحليل عمليات المشروع، حيث يعد الأنشطة حيز الأساس في وجود المنشأة، وفعاليتها وقدرتها التنافسية، فهي التي تسهل الموارد الأولية، وتحولها الى مخرجات نهائية، وبعبارة اخرى إذا تمكنت المنشأة من رقابة هذه الأنشطة وإدارتها والحصول على تكلفة المعلومات المتعلقة بها وبمسيباتها، فسوف تكون قادرة على فرض رقابة صارمة وشديدة على التكاليف التي تستطيع من خلالها تخفيض ملموس من خلال استبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة او حذفها والحد من جوانبها. (حيدر، ٢٠١٤: ٥٥)

٢/١ التحسين المستمر

مفهوم التحسين المستمر (الكايزن)

يعرف التحسين المستمر (الكايزن) الكايزن بأنه مجموعة من الاجراءات التي تنصب على العمليات التصنيعية بشكل خطوات تدريجية صغيرة ومستمرة من خلال التحسين بتظافر كل الجهود المبذولة في كافة المستويات الادارية بهدف تخفيض التكلفة وتحسين الجودة. (الطائي، ٢٠١٥: ١١١) ويعد من الأساليب الحديثة والمهمة في تخفيض التكلفة وتحسين الجودة وذلك لاعتماده منهجا متميزاً في التطبيق، كونه يعمل على إدخال التحسينات بصورة تدريجية ومتتالية على الإنتاج وتعكس هذه التحسينات في تخفيض التكاليف إلى الأدنى باستمرار ورفع مستوى الجودة في المنتجات إلى الأعلى باستمرار أن عملية التحسين هذه واستمرارها تكون نابعة (حسب أسلوب الكايزن) من رغبة العاملين وذلك من خلال إقناع الإدارة لهم بأهمية إنجاح المنشأة واستمرارها ومن ثم استمرارهم فيها ودفعهم باستمرار إلى رفع مستوى الأداء في تنفيذ الأعمال بصورة افضل في كل مرة إلى ما لا نهاية ، ومن مميزاته انه يتمتع بتنوع ومرونة التنفيذ ضمن الأدوات المتعددة التي يتم من خلالها تطبيقه فضلا عن اهتمامه بالتكاليف وإمكانيات تخفيضها. وهو عبارة عن أنشطة مستمرة لتحسين الاداء وتخفيض التكلفة والحد من الفاقد عن طريق اجراء تحسينات تدريجية على مستوى المنشأة او المنتجات او الخدمات بما يتحقق معه تنمية القدرة التنافسية وتحقيق رغبات المستهلكين. (حبيب، ٢٠١٣: ٤٦)

٣/١ المقارنة المرجعية

المقارنة المرجعية هي عملية مستمرة ونظامية لإعادة بناء الاداء والممارسات والأنشطة والبرامج في ظل مؤشرات معيارية (المنافسين، معايير قياسية) والذي من شأنه زيادة المعرفة وتقديم ممارسات مميزة تساعد على تحقيق الاداء المتميز. (الربيعي، ٢٠١٥: ٢٣) او هي عملية البحث المستمر عن أفضل تطبيق للأسلوب الفعال الذي ينجز به العمل من خلال مقارنة الأساليب الموجودة ومستويات أداء المنشأة مع ما يلاحظها في المنشآت الأخرى أو مع الاقسام الفرعية الأخرى ضمن المنشأة نفسها. (الغبان، حسين، ٢٠٠٩: ١٤) والمقارنة المرجعية مدخل شامل ومتكامل يدعو إلى مشاركة جميع الاطراف في عملية التحسين المستمر لنشاط المنشأة حيث يمثل طوقاً مبتكرة للعمل تساهم في تطوير الاداء ويتوقف نجاح العمل به على الرؤيا الواعية للقيادة الادارية وللعاملين والاهتمام بالزبائن وتوفير المعلومات للأساليب الحديثة للعمل وتخصيص الموارد المادية الكافية وادارة الموارد البشرية بأساليب غير تقليدية من جهة ومن جهة اخرى تفعيل العلاقات الخارجية لمنشأة مع العالم الخارجي. (سلمان واخرون، ٢٠١٤: ٢٨٤)

٤/١ إدارة الجودة الشاملة

تعد إدارة الجودة الشاملة طريقة لإدارة المنشأة تهدف الى التعاون والمشاركة المستمرة من العاملين داخل المنشأة لتحسين السلع والخدمات والأنشطة التي تحقق رضا العميل وسعادة العاملين ومتطلبات المجتمع وقناعة اصحاب المنشأة. (علي، ٢٠١١: ١٦) ويقصد بمفهوم ادارة الجودة

الشاملة بانها فلسفة ادارية معاصرة، جوهرها نظام شامل للجودة يستلهم توقعات الزبائن (الداخليين والخارجيين)، ويستهدف التحسين المستمر للعمليات من خلال فرق عمل مدربة وتقوم على مسؤوليه تضامنية لكافة الادارات والاقسام وفرق العمل والافراد العاملين لإشباع حاجات وتوقعات الزبائن ويشمل نطاق الجودة الشاملة كافة مراحل التشغيل منذ التعامل مع المورد ومرورا بعمليات التشغيل وحتى التعامل مع العميل سواء كان مستهلكاً لسلعة او مستفيداً بخدمة او فكرة. (مسلات، ٢٠٠٩: ٦٤) ويمكن تحديد اهم اهداف ادارة الجودة الشاملة بالسعي باستمرار الى تخفيض تكاليف المنتج من خلال عمليات تحسين الجودة وتخفيض العيوب في العمليات او المنتجات التامة الصنع، وكما ان تمتلك المنشأة أفضل القنوات لتوزيع المنتجات، بحيث تساهم بشكل سريع في تقديم خدمات ما بعد البيع وبما يتلاءم مع احتياجات المستهلك. (قنديل، ٢٠٠٨: ٢٧)

٥/١ سلسلة القيمة

تعد سلسلة القيمة نقطة الارتكاز التي يتم من خلالها معرفة مدى قدرة وخبرة المنشأة في ادارة التكاليف والانشطة داخلها. ومن خلالها يتم تحديد مصادر الميزة التنافسية ايضاً، ومن ثم معرفة عناصر القوة والضعف داخل المنشأة. (ياسين، ٢٠٠٢: ٨٧) "وهو الاساس الذي ترتكز عليه المنشأة لتحقيق ميزة تنافسية حيث يتم بموجبه قياس المركز التنافسي النسبي فيما يتعلق بالتكاليف والقيمة وتقسيم العمليات المتعلقة بالمنشأة الى مجموعة مترابطة من الانشطة التي تخلق القيمة للمنتج او الخدمة بداية من مصادر المواد الخام الرئيسية حتى المستلم النهائي، بهدف تدعيم تلك الانشطة وزيادة قدرتها على خلق القيمة او تخفيض التكاليف التي تستهلكها تلك الانشطة". (موسى، ٢٠١٢: ٦٤) او "بانها شكل من اشكال المحاسبة الادارية التي يتم التركيز فيها على المعلومات التي تتعلق بالعوامل الخارجية للمنشأة، فضلاً عن المعلومات غير المالية والمعلومات المولدة، داخليا "حيث يتم تجميع المعلومات المتعلقة بالمنشأة وبالمنافسين لاستعمالها في تطوير ومتابعة استراتيجية أعمالها، وفيها يتم التركيز على المستويات، تحليل الاتجاه ومقارنة وضع المنشأة بالمنافسين في مجال التكاليف والأسعار، والحجم والحصة السوقية، والجودة، والتدفقات النقدية، وإدارة الموارد المتاحة للمنشأة. (الفيومي، ٢٠١٢: ١٤)

المحور الثاني

دور نظم دعم القرار في تفعيل تقنيات المحاسبة الإدارية

اصبحت نظم دعم القرار تؤثر في كل شيء بالمنشأة فيجب ان يتأثر بها نظام المعلومات المحاسبي بالمنشأة ويستفيد منها، لان اي منشأة تفكر في تطوير نظام المعلومات المحاسبي بها او انشاء نظام جديد يتماشى مع الظروف البيئية الحديثة لتكنولوجيا المعلومات، يجب ان يستخدم نظم دعم القرار في اختيار هذا النظام الجديد، وان يتم تكوين مجموعة من النظم التي تساعد في اتخاذ قرار اختيار النظام الجديد، تحدد هذه النظم القرار السليم بمجرد ان يحدد متخذ القرار دعمه لمعيار معين او صفة معينة يراها بخبرته وحكمه الشخصي انها اكثر اهمية من بين المعايير او الصفات الاخرى.

فيعمل نظام معلومات المحاسبة الادارية بكل انظمته الفرعية على توفير المعلومات التي تخدم وتطور عمل نظم دعم القرار من توفرها للبيانات التي تخدم مراحل عمله كافة، وكذلك المعلومات

تخدم (برمجيات او نماذج او ادوات النظام) لكي يحقق فاعلية اكبر في انجاز المهام الموكلة اليه.

١/٢ نشأة ومفهوم نظم دعم القرار

تعود جذور نظم دعم القرارات الى الستينات حيث بدأت ولادة نظم المعلومات الادارية، وكان تركيزها آنذاك على تزويد المديرين بالمعلومات الدورية والمبرمجة التي كانت تستمد بياناتها من نظام معالجة المعاملات في المجالات المالية والمحاسبية على وجه الخصوص وبدأت المنشآت

بتطوير نظم معلومات تفاعلية تستخدم البيانات والنماذج لمساعدة المديرين في تحليل المشكلات شبه المهيكلة وغير المهيكلة والتي يطلق عليها نظم دعم القرارات. ثم تطورت في منتصف الثمانينات حيث ظهرت برمجيات لدعم القرارات الجماعية اذ قامت بتصميمها وتطويرها الجامعات، ومن ثم ظهرت نظم المعلومات التنفيذية، وفي بداية التسعينيات ظهرت نظم مستودعات البيانات ونظم المعالجة التحليلية الفورية وبرمجيات نظم المعلومات التنفيذية، وقد مهدت هذه التطورات في تكنولوجيا المعلومات والشبكات الفرصة والامكانيات لتطوير نظم دعم القرارات المستندة على تقنية المزود/الزبون ونظم دعم القرارات المستندة على تقنية الويب والانترنت اذ اصبحت الاجيال الحديثة لنظم مساندة مندمجة مع تقنيات الحوسبة الشبكية من جهة ونظم وتقنيات الذكاء الصناعي في الاعمال من جهة اخرى. (ياسين، ٢٠٠٦: ٣٤-٣٥)

وتعرف نظم دعم القرارات نوع من تكنولوجيا المعلومات التي تتصف بالمرونة العالية والتفاعل والتي تم تصميمها لدعم عملية اتخاذ القرارات عندما تكون المشكلة موضوع الاهتمام غير موجهة. وبالرغم من نظم دعم القرارات تعتمد على البيانات المشتقة من قواعد البيانات في المنشأة، وخاصة من نظم المعلومات الادارية ونظم تشغيل المعاملات لأداء عمليات التشغيل والتحليل المطلوب وتقديم النتائج التي تعاون المديرين على اتخاذ القرارات، الا انها قد تستقبل بيانات اخرى يضيفها المديرين عندما لا تروق لهم النتائج وبذلك يمكن لهذه النظم انتاج شكل اخر من النتائج وهكذا حتى يقرر المدير فائدة المعلومات التي يحصل عليها لاتخاذ القرار المناسب والعاجل. (ادريس، ٢٠٠٥: ٢٤٢-٢٤٣) ويمكن توضيح مفهوم نظم دعم القرار من خلال تجزئة المصطلح الى عناصره الاساسية وهي: (الشوبكي، ٢٠١٠: ٢١-٢٢)

١-نظام: وهو عبارة عن مجموعة من الاجزاء المترابطة ببعضها ومع البيئة المحيطة، وهذه الاجزاء تعمل كمجموعة واحدة من اجل تحقيق اهداف النظام.

٢-دعم: هو الدعم او المساندة الذي تقدمه هذه النظم لصانع القرار او لفريق صنع القرار.

٣-القرار: هو البديل الامثل او الافضل الذي يمثل حلا للمشكلة موضوع الاهتمام، بمعنى ان المساندة التقنية والعلمية والمعلوماتية للنظام هي بهدف اتخاذ القرار الاداري المناسب للمنشأة تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد حصراً.

٢/٢ فوائد نظم دعم القرار

تظهر نظم دعم القرار بأجيالها المختلفة والمتطورة حاجة موضوعية الادارات في المنشآت الى وجود تقنيات وأدوات تدعم القرارات المعقدة التي تخضع لظروف المخاطرة وعدم التأكد سواء كانت قرارات مهيكلة او غير مهيكلة او شبه مهيكلة. ونظم دعم القرار هي ذلك المزيج الفعال من الذكاء الانساني وتكنولوجيا المعلومات والبرامجيات التي تتفاعل بقوة فيما بينها من أجل حل المشكلات المعقدة. ويمكن إجمال فوائد هذه النظم فيما يلي:

- تتميز نظم دعم القرار بتطورها عن باقي أنظمة المعلومات الأخرى بدمجها بين التكنولوجيا وبحوث العمليات في إطار كفاءة متخذ القرار.
- زيادة عدد البدائل وإمكانية اختيار البديل الأمثل من بين مجموعة البدائل المختبرة عن طريق توفير تحليل حساسية أكثر سرعة واستجابة أسرع. حيث تستطيع تقديم الدعم لسلسلة متعاقبة ومترابطة من القرارات، تقدم الدعم لجميع مراحل عملية صنع القرار.
- التأكيد على المرونة والتكيف لمواكبة التغير في محتوى القرار. (رسمي، ٢٠٠٧: ١٤-١٦)
- دمج استخدام النماذج او تقنيات التحليل باستخدام وظائف استرجاع البيانات.
- التركيز على تحسين تفاعل المستخدم مع الحاسوب.

٣/٢ أهداف نظم دعم القرار

- تحقق نظم دعم القرار مجموعة من الاهداف منها: (مكليود، شيل، ٢٠٠٦: ٥٧٠-٥٧١)
- مساعدة المديرين في اتخاذ القرار لحل المشاكل شبه المهيكلة.
 - دعم الاحكام والتقديرية الشخصية بدلا من الاستغناء عنها، فالنظام يساعد المدير ولا يحل محله.
 - تحسين فعالية صنع القرار بدلا من التوقف عند تحقيق كفاءتها فقط.
- وتتغير هذه الاهداف مع القواعد الاساسية الثلاثة لنظم دعم القرار (هيكل المشكلة، دعم القرار، فعالية القرار)

٤/٢ بيئة نظم دعم القرارات

- لكي تؤدي نظم دعم القرارات دورها بكفاءة وفعالية يجب ان توفر البيئة المناسبة والدعم الكافي ومن اهم انواع الدعم الاتي: (رمضان، ٢٠٠٩: ٧٨-٧٩)
- **دعم الادارة العليا:** تتوقف فعالية النظام على قدر دعم الادارة العليا للمنشأة التي يخدمها النظام سواء كان على مستوى مدخلاته من بيانات او مستوى مخرجاته من سياسات، وبدون الدعم على اي مستوى سوف لا يؤدي النظام ما مطلوب منه.
 - **دعم اجتماعي:** يخدم النظام المنشأة ككل، ويسهل مهمته من خلال تعاون العاملين معه، ويمتد هذا التعاون الى الاطراف المستفيدة من مخرجات النظام.
 - **التمويل:** يتوقف مقدار التمويل المطلوب على قدر نوعية المشاكل التي يتعامل معها النظام، وبكل تأكيد تكون كفاءة النظام بقدر الدعم التمويلي، وذلك في ظل اعتماده على تكنولوجيا مكلفة وكوادر بشرية عالية التجهيز، وديناميكية عالية لمواكبة التغيير والتحديث المستمر على كافة مكونات النظام.
 - **التكنولوجيا:** يجب ان تتوفر شبكات فائقة السرعة تربط المنشأة داخليا، خارجيا، ارضية وفضائية، قواعد بيانات تبدأ بالتقليدية وتنتهي بالمعتمدة على الويب، البرامج والانظمة، والاجهزة والمعدات بأنواعها.
 - **الكوادر البشرية:** يجب ان تشكل الكوادر البشرية وتعمل كفريق مكون من كوادر تغطي جوانب المشكلة ومتطلبات تصميم وتنفيذ النظام. وهذه الكوادر تكون ثابتة مثل (كوادر التحليل الاقتصادية بأنواعها، كوادر بحوث عمليات ودعم القرار، كوادر لتحليل النظم وتصميمها، كوادر التحليل الاحصائي، كوادر لتقنية الحاسبات والمعلومات، كوادر لخدمة شبكات الحاسب والاتصالات).
 - **ادارة النظم:** تعد ادارة النظم هي روح وعقل النظام ويجب ان تكون هذه الادارة علمية واعية وحدثه الفكر تتمتع بقيادة جريئة ذات رؤية وقدرة على القيادة والتخطيط الاستراتيجي بما يتوافق مع متطلبات العصر، تعمل هذه الادارة من خلال نظم ادارية دقيقة وليدها وعي اداري عال مدرك لقيمة الادارة كآلية وفكر واساليب النجاح. واخيرا ان تكون لديها معايير معلنة واضحة للتقييم، ووضوح الاهداف وقدرة على انجازها وتحقيقها.

٥/٢ علاقة نظم دعم القرار بتقنيات المحاسبة الادارية

تكمن اهمية نظم دعم القرار كنظام معلومات مؤثر في تحليل الاداء وتحليل الاستراتيجيات، والذي يؤثر بالتبعية على تحديد قيمة المنشأة واصحاب الملكية، بالإضافة الى قدرة النظام على توفير المعلومات التي تحقق المزايا الاستراتيجية التنافسية، وبالتبعية تحقق الاهداف الاستراتيجية للمنشأة. وتقدم نظم دعم القرار المعلومات والتحليلات المناسبة لأنواع القرارات المختلفة وأنواع الاستراتيجيات المختلفة التي تساعد في تحليل الاستراتيجيات من خلال مجموعة من النماذج

والمصفوفات كأدوات تحليلية تساعد المنشأة في تحديد قيمة المنشأة وتعظيمها بالإضافة الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية المختلفة كخفض الكلف وزيادة النمو وتحسين الفاعلية والجودة.

ويتطلب نظم دعم القرار من المحاسبة الإدارية ان تطور ادواتها واساليبها حتى تتمكن من مواكب هذا النظام، وظهر تطبيق تكنولوجيا المعلومات باعتبار أهم التطبيقات التي يمكن استخدامها للقيام بهذا التطوير، خاصة في مجال ترشيد ودعم صناعة القرارات هي نظم دعم القرارات وذلك من خلال تطوير. (نظام قاعدة البيانات، نظام قاعدة النماذج، نظام الحوار) وتعد الأنظمة المدعمة للقرارات هي أحد الأدوات الهامة للمحاسب الإداري للقيام بوظيفة، ترشيد ودعم صناعة القرارات، ويجب على المحاسب الإداري يطور أدواته في ظل التقدم الكبير غير المسبوق في مجال تكنولوجيا المعلومات، وأن يستوعب هذه التكنولوجيا في المعلومات وغيرها، حتى لا تلجأ الإدارة إلي غيره لتوفير احتياجاتها من المعلومات لترشيد ودعم قراراتها.

وتحدد أهمية زيادة جودة المعلومات المحاسبية وقدرتها على مساعدة الادارة على اتخاذ القرارات، ويتم تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق اكبر قدر من القيمة المتوقعة للنتائج واقل مخاطر من خلال الاهتمام بمستوى جودة القرارات من خلال مداخل متكاملة لدراسة طبيعة متخذ القرارات وجودة المعلومات، وكما تؤثر جودة المعلومات المحاسبية على فاعلية القرارات بشكل مباشر مما يساعد على تقييم مستوى كفاية المعلومات المحاسبية بخصائصها المختلفة ومدى تأثيرها في اتخاذ القرارات المناسبة. (غانم، ٢٠١٥: ٩٠٥-٩٠٦) ويجب على انظمة المحاسبة الإدارية كنظام لدعم القرارات أن تقف على عدة استراتيجيات منها (تحسين الكفاءة وخفض الكلفة، تحسين الأداء وفعالية، اختراق الأسواق العالمية الانتقال السريع للسلع والخدمات)

لتطوير قاعدة بيانات المحاسبة الإدارية، وذلك بربط هذه القاعدة بشبكة الإنترنت وتطبيقاتها وجعل هذا التطوير ضمن استراتيجية المحاسبة الإدارية، ويفيد ذلك لتطوير المحاسب الإداري عند قيامه بوظائفه وخاصة تحسين ودعم صناعة القرارات. (علي، ٢٠٠٢: ١٩)

٦/٢. المعلومات المحاسبية اللازمة لنظم دعم القرار

ترتبط المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات بنوع القرار والمستوى الاداري في المنشأة ويمكن التمييز بين ثلاثة انواع من المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمستوى الاداري لمتخذي القرارات وهي:

المعلومات الاستراتيجية: تتعلق هذه المعلومات بفترة زمنية مستقبلية طويلة نسبياً، تصف هذه المعلومات واستراتيجيات المنشأة وتحدد الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة لتحقيقها. وتستفيد الادارة العليا من هذه المعلومات الاستراتيجية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

المعلومات التكتيكية: تغطي هذه المعلومات فترة سنة غالباً، وتتعلق بتنفيذ الانشطة الوظيفية في المنشأة مثل الانتاج، المبيعات، التخزين،... الخ ويتم اتخاذ القرارات الوظيفية وفقاً للاستراتيجيات التي تضعها الادارة العليا وتستفيد منها الادارة الوسطى .

المعلومات التشغيلية او التنفيذية: هي معلومات تفصيلية تتعلق بالأحداث والعمليات اليومية التي تجري في المنشأة. وتهدف القرارات التشغيلية المستندة الى تلك المعلومات الى تحديد وسائل الاستخدام لعناصر الانتاج وتحديد اساليب الانتاج بهدف الانتاج بكفاءة وخفض الكلف وبالتالي زيادة الربحية. وتستفيد الادارة الدنيا او الادارة التنفيذية من هذه المعلومات.

وتختلف نوعية المعلومات المطلوبة حسب نوعية القرارات (مبرمجة او غير مبرمجة) ويكون الاختلاف بدرجة كبيرة وواضحة وكما يأتي: (المتولي، ٢٠١٥: ٦٠)

القرارات المبرمجة: هي القرارات التي يتم اتخاذها بصورة تلقائية من خلال وضع نموذج للقرار وتخزينه في الحاسب الآلي، وعند تغذية الحاسب بجوانب المشكلة المطلوب اتخاذ قرار بشأنها في ظل نموذج قرار معين، يظهر القرار من خلال مخرجات الحاسوب.

القرارات غير المبرمجة: هي القرارات التي يتم التوصل إليها من خلال التعامل مع المشكلات غير المعروفة مسبقاً والتي تحتوي على قدر كبير من عدم التأكد الذي يحيط بجوانب تلك المشكلات.

وغالباً ما تتعامل القرارات غير المبرمجة مع المشكلات المعقدة التي تحتاج إلى الحس الإداري والخبرة المتخصصة من خلال مدربين على درجة عالية من المهارة. وتحتاج إلى نظام معلومات جيد يؤدي إلى توفير معلومات نوعية وكمية ضرورية لاتخاذ القرارات.

المحور الثالث

التحليل الإحصاء الوصفي واختبار الفرضيات

١/٣. وصف المتغيرات

يتضمن البحث ثلاث متغيرات رئيسية هي؛ تقنيات المحاسبة الإدارية كمتغير مستقل أساسي، ونظم دعم القرار كمتغير مستقل وسيط، وتقييم الأداء كمتغير تابع، والجدول (١) التالي يظهر العبارات الممثلة لكل متغير من متغيرات البحث.

الجدول (١): ترتيب متغيرات الدراسة في استمارة الاستبيان

المتغيرات المستقلة	الأبعاد	الرقم	العدد	الاجمالي
تقنيات المحاسبة الإدارية	التكاليف على أساس النشاط	٣-١	٣	١٥
	التحسين المستمر	٦-٤	٣	
	المقارنة المرجعية	٩-٧	٣	
	إدارة الجودة الشاملة	١٢-١٠	٣	
	سلسلة القيمة	١٥-١٣	٣	
نظم دعم القرار	مزايا نظم دعم القرار	٢٥-١٦	١٠	١٠
المتغير التابع	الأبعاد	الرقم	العدد	الاجمالي
تقييم الأداء المصرفي	مزايا تقييم الأداء	٣٥-٢٦	١٠	١٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي في التعبير عن توجهات وآراء الافراد الدراسة في المصارف، حيث تتراوح درجاته ما بين (٥= موافق تماماً، إلى ١= غير موافق تماماً).

٢/٣. مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة بكافة المحاسبين والاداريين في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتم تحديد عينة الدراسة بـ (٢١) مصرف من المصارف التي كان لها اصدارات لقوائم مالية ختامية في عامي ٢٠١٥-٢٠١٦، وذلك بهدف تحديد العينة بالمصارف الفاعلة في السوق، بواقع ١٠ استمارات لكل مصرف، وقد بلغ عدد المسترد منها والصالح للتحليل ١٤٣ استمارة فقط، وبنسبة استرجاع ٦٨,٠٩%.

٣/٣. ثبات وصدق استمارة الاستبيان

قام الباحثين بإجراء اختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء عقب التصميم المبدئي لها، وذلك على النحو التالي:

١/٣/٣. صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستقصاء أن تقيس أسئلة الاستقصاء ما وضعت لقياسه، بهدف التأكد من قدرة المقياس الفعلية على قياس ما يفترض قياسه بدقة، ولقد قام الباحثين بالتأكد من صدق الاستبانة

من خلال الصدق الذاتي، إذ تم حسابه عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) كما هو موضح في الجدول (٢).

٢/٣/٣. ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة الاستقرار في نتائج استمارة الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة تحت نفس الظروف والشروط، ولقد تحقق الباحثين من ثبات استمارة الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول (٢).

الجدول (٢): قيمة معاملات الصدق وألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

المتغيرات والأبعاد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
تقنيات المحاسبة الإدارية	١٥	٠,٧٤٠	٠,٨٦
نظم دعم القرار	١٠	٠,٧٧٠	٠,٨٧٧
تقييم الأداء	١٠	٠,٧٦٣٤	٠,٨٧٣
للاستثمار ككل	٣٥	٠,٩٠٥	٠,٩٥١

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من الجدول (٢) أن قيمة ألفا كرونباخ تراوحت ما بين (٠,٧٧٠ – ٠,٩٠٥)، وتعد هذه القيم مقبولة بالشكل الذي يعكس توافر الاعتمادية والثقة بمتغيرات الدراسة وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية.

٤/٣. التوزيع الديموغرافي

فيما يتعلق بتوزيع مفردات العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية، يوضح الجدول (٣) التوزيع الخاص بأفراد عينة الدراسة وكما يلي:

الجدول (٣): توزيع مفردات العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية

النسبة %	العدد	الفئة
٦٠.٨	٨٧	محاسبة
١٩.٦	٢٨	إدارة
٩.٨	١٤	اقتصاد
٩.٨	١٤	أخرى
١٦.١	٢٣	أقل من البكالوريوس
٧٤.١	١٠٦	بكالوريوس
٩.١	١٣	ماجستير
٠.٧	١	دكتوراه
٢.١	٣	صفر دورات
٨.٤	١٢	دورة تدريب واحدة
٧١.٣	١٠٢	٢-٥ دورة تدريب
١٨.٢	٢٦	دورات تدريب ٦ فأكثر
٣٣.٦	٤٨	معاون محاسب
٤٢.٠	٦٠	محاسب
١٨.٩	٢٧	رئيس قسم
٥.٦	٨	مدير تنفيذي
٤.٢	٦	أقل من سنة
٦.٣	٩	١-٥ سنوات
٦٤.٣	٩٢	٦-١٠ سنوات
٢٥.٢	٣٦	١١ سنة فأكثر

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

وهذا يعطي انطباعاً أن أفراد العينة لديهم قاعدة معرفية جيدة ومستوى مقبول من الخبرة.

٥/٣. الإحصاء الوصفي

لقد قام الباحثين بإجراء التحليل الوصفي للبيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS: Ver.22)، وذلك بهدف التعرف على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول (٤) الآتي:

الجدول (٤): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات البحث

المتغيرات المستقلة	الأبعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف (*)
تقنيات المحاسبة الإدارية	التكاليف على أساس النشاط	٤.٧٥٢٩	٠.٢١٥٦٤	٤.٥٤
	التحسين المستمر	٤.٦٥٢٧	٠.٣٢٣٥٠	٦.٩٥
	المقارنة المرجعية	٤.٧٣٤٣	٠.٢٢٩١٧	٤.٨٤
	إدارة الجودة الشاملة	٤.٥٤٣١	٠.٣٠٨١٥	٦.٧٨
	سلسلة القيمة	٤.٧٤٥٩	٠.٢٥٦٢٥	٥.٤٠
	كلي	٤.٦٨٥٨	٠.٢٠٣٣٦	٤.٣٤
نظم دعم القرار	مزايا نظم دعم القرار	٤.٦٤٢٠	٠.٢٠٨٧٦	٤.٥٠
تقييم الأداء المصرفي	مزايا تقييم الأداء	٤.٦٨٠٤	٠.٢٣٠٢٠	٤.٩٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

١. يعدُّ مستوى إدراك المستقصى منهم لتقنيات المحاسبة الإدارية ولكافة تقنياتها الخمس مرتفعاً، حيث تراوحت متوسطاتها ما بين (٤.٥٤٣١-٤.٧٥٢٩)، وهو ما يؤكد على إدراكهم بأهمية هذه النظم باعتبارها عنصراً مهماً لتفعيل الأداء المصرفي.

٢. يعدُّ مستوى إدراك المستقصى منهم عن أهمية نظم دعم القرار مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٦٤٢٠)، وهو ما يكشف عن إدراكهم بأهمية الاستفادة من مزايا تكنولوجيا المعلومات في تدعيم أساس اتخاذ القرارات الإدارية في المصرف.

٣. يعدُّ مستوى إدراك المستقصى منهم عن أهمية تقييم الأداء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٦٨٠٤)، وهو ما يكشف عن إدراكهم بأهمية عمليات قياس وتقييم الأداء بهدف الحكم الأداء الماضي وتوجيه الأداء المستقبلي، وتعديل انحرافات الأداء الحالي.

ويلاحظ أن معامل الاختلاف كان منخفضاً بصورة كبيرة لكافة المتغيرات مما يعني انخفاض مستوى التشنُّت لدى الأفراد عينة البحث حول أدراك أهمية المتغيرات، وتمثيل العبارات لتلك المتغيرات، وقد وجد أن أقل معامل اختلاف كان من نصيب تقنيات المحاسبة الإدارية مما يدل على وجود اتفاق أكبر على أهمية التقنيات مقارنة ببقية المتغيرات.

٦/٣ اختبار التوزيع الطبيعي

قبل البدء باختبار الفروض، عمل الباحثين على اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، باعتماد معامل الالتواء (Skewness) لجميع متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، ومن المعلوم أن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي فيما إذا كان معامل الالتواء بين المدى (١ إلى سالب ١)، ومن نتائج الجدول (٥) يتبين أن هذا المعامل مطابق للمدى السابق ولجميع المتغيرات، بمعنى أنه لا توجد مشكلة حقيقية في عملية قياس الارتباط فيما بينها.

(*) معامل الاختلاف هو معامل نسبي يستخدم للمقارنة بين تشنُّت بيانات ظاهرتين أو أكثر مختلفتين في وحدات القياس أو متفقتين، أو مختلفتين في القيمة المتوسطة لهما. والظاهرة التي معاملها أصغر تكون أقل تشنُّتاً، والأكبر بالعكس. ويحسب معامل الاختلاف من خلال المعادلة الآتية: معامل الاختلاف = الانحراف المعياري/الوسط الحسابي $\times 100\%$.

الجدول (٥): قيم معامل الالتواء

المتغير	معامل الالتواء
تقنيات المحاسبة الإدارية	٠,٤٠٦-
نظم دعم القرار	٠,٠٩١
تقييم الأداء	٠,٥٠٥

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.
وبالاستناد إلى أهداف الدراسة والسعي نحو تحقيقها سيعمل الباحثين على اختبار مدى صحة الفروض.

٧/٣ اختبار فرضيات التباين

تم اختبار فروض التباين للدراسة على النحو التالي:
الفرضية الأولى: يوجد تباين معنوي من وجهة نظر الأفراد عينة الدراسة حول متغيرات البحث (تقنيات المحاسبة الإدارية، نظم دعم القرار، تقييم الأداء).
للتعرف على الاختلافات من وجهة نظر أفراد العينة حول متغيرات الدراسة، يظهر الجدول (٦) التالي نتائج اختبار (t):

الجدول (٦): قيم اختبار (t) لمتوسطات متغيرات البحث

المتغيرات	الخطأ القياسي	قيمة t	sig	الفروق
تقنيات المحاسبة الإدارية	٤.٦٨٥٧٨	٢٧٥.٥٤٦	٠,٠٠	معنوي
نظم دعم القرار	٤.٦٤١٩٦	٢٦٥.٩٠٧	٠,٠٠	معنوي
تقييم الأداء	٤.٦٨٠٤٢	٢٤٣.١٣٠	٠,٠٠	معنوي

N=143 d.f (142) p ≤ 0.05

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.
يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق معنوية بين المتوسطات لأفراد العينة حول متغيرات الدراسة (تقنيات المحاسبة الإدارية، نظم دعم القرار، تقييم الأداء)، وما يؤكد ارتفاع قيمة المتوسط الحسابي لهذه المتغيرات، وهذه النتيجة تؤكد قبول الفرضية الأولى. مما يدل على أن أفراد العينة لديهم وجهات نظر متباينة حول أهمية متغيرات الدراسة ولكنها تصب في اتجاه واحد وهو التأكيد على أن الفقرات المتضمنة في الاستمارة ممثلة للمتغيرات.

٨/٣ اختبار فرضيات العلاقة

قام الباحثين بصياغة هذه الفرض لتحديد طبيعة وقوة علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة وكما يلي:
الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات البحث (تقنيات المحاسبة الإدارية، نظم دعم القرار، تقييم الأداء).
أظهر التحليل الإحصائي الذي تم إجرائه باستخدام معامل ارتباط بيرسون النتائج الخاصة بهذه العلاقة كما هو موضح في الجدول (٧) الآتي:

الجدول (٧): علاقة الارتباط بين متغيرات البحث

المتغيرات	التقنيات	دعم القرار	تقييم الأداء
التقنيات	١		
دعم القرار	**٠,٧٤٤	١	
تقييم الأداء	**٠,٧٧٥	**٠,٦٩٤	١

** معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١، * معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠٥.
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول (٧) ما يلي:

١. وجود ارتباط معنوي إيجابي بين تقنيات المحاسبة الإدارية ونظم دعم القرار عند مستوى معنوية (٠,٠١) بمعامل ارتباط (٠,٧٤٤).
 ٢. وجود ارتباط معنوي إيجابي بين تقنيات المحاسبة الإدارية وتقييم الأداء المصرفي عند مستوى معنوية (٠,٠١) بمعامل ارتباط (٠,٧٧٥).
 ٣. وجود ارتباط معنوي إيجابي بين نظم دعم القرار وتقييم الأداء عند مستوى معنوية (٠,٠١) بمعامل ارتباط (٠,٦٩٤).
- ويلاحظ أن كافة علاقات الارتباط كانت معنوية ومتفاوتة من حيث الارتباط القوي والمتوسط حيث تبين معاملات الارتباط بين (٠,٦٩٤-٠,٧٧٥)، وقد وجد أن أعلى علاقة ارتباط هي التي جمعت ما بين التقنيات وتقييم الأداء، وهذا يدل على خصوصية التقنيات في هذا المجال مقارنة بنظم دعم القرار. وبناء على النتائج السابقة يتضح قبول الفرضية الثانية.
- ٩/٣. اختبار فرضيات التأثير المباشر

ضمن فروض التأثير المباشر تم تناول الفرضيات الآتية:

الفرضية الثالثة: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتقنيات المحاسبة الإدارية في نظم دعم القرار. وقد تم اختبار فرضية التأثير هذه، من خلال تقدير معادلة انحدار خطي بسيط لنظم دعم القرار بدلالة تقنيات المحاسبة الإدارية كما هو موضح في الجدول (٨) الآتي:

الجدول (٨): نتائج تحليل تأثير تقنيات المحاسبة الإدارية في نظم دعم القرار

الدلالة المعنوية	قيمة (F)	Adjusted R ²	R ²	R
٠,٠٠٠	١٧٥,١١٧	٠,٥٥١	٠,٥٥٤	٠,٧٤٤
الدلالة المعنوية	قيمة الحد الثابت (T)	معامل الانحدار (β)	المتغير/البعد	
٠,٠١	١٣,٢٣٣	٠,٧٤٤	تقنيات المحاسبة الإدارية	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

١. ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) = (١٧٥,١١٧)، وهي معنوية عند مستوى المعنوية (٠,٠١).
٢. ثبوت معنوية معاملات انحدار تقنيات المحاسبة الإدارية والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للتقنيات (١٣,٢٣٣) وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠١).
٣. ثبوت معنوية تأثير تقنيات المحاسبة الإدارية في نظم دعم القرار عند مستوى معنوية (٠,٠١)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار $\beta = (٠,٧٤٤)$.
٤. بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = (٠,٥٥٤)$ ، مما يدل على أن تقنيات المحاسبة الإدارية تفسر ما نسبته ٥٥,٤% من التغيرات التي تحدث في مستويات نظم دعم القرار. وتؤكد هذه النتائج على قبول الفرضية الثالثة للدراسة.

الفرضية الرابعة: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتقنيات المحاسبة الإدارية في تقييم الأداء.

وقد تم اختبار فرضية التأثير هذه، من خلال تقدير معادلة انحدار خطي بسيط لتقييم الأداء بدلالة تقنيات المحاسبة الإدارية كما هو موضح في الجدول (٩) الآتي:

الجدول (٩): نتائج تحليل تأثير تقنيات المحاسبة الإدارية في تقييم الأداء

الدلالة المعنوية	قيمة (F)	Adjusted R ²	R ²	R
٠,٠٠٠	٢١١,٧٩٢	٠,٥٩٧	٠,٦٠٠	٠,٧٧٥
الدلالة المعنوية	قيمة الحد الثابت (T)	معامل الانحدار (β)	المتغير/البعد	
٠,٠١	١٤,٥٥٣	٠,٧٧٥	تقنيات المحاسبة الإدارية	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

١. ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة $(F) = (211,792)$ ، وهي معنوية عند مستوى المعنوية $(0,01)$.
٢. ثبوت معنوية معاملات انحدار تقنيات المحاسبة الادارية والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للتقنيات $(14,553)$ وذلك عند مستوى معنوية $(0,01)$.
٣. ثبوت معنوية تأثير تقنيات المحاسبة الادارية في تقييم الأداء عند مستوى معنوية $(0,01)$ ، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار $\beta = (0,775)$.
٤. بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = (0,600)$ ، مما يدل على أن تقنيات المحاسبة الادارية تفسر ما نسبته ٦٠% من التغيرات التي تحدث في مستويات تقييم الأداء. وتؤكد هذه النتائج على قبول الفرضية الرابعة للدراسة.

الفرضية الخامسة: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم دعم القرار في تقييم الأداء. وقد تم اختبار فرضية التأثير هذه، من خلال تقدير معادلة انحدار خطي بسيط لتقييم الأداء بدلالة نظم دعم القرار كما هو موضح في الجدول (١٠) الآتي:

الجدول (١٠): نتائج تحليل تأثير نظم دعم القرار في تقييم الأداء

الدالة المعنوية	قيمة (F)	Adjusted R ²	R ²	R
٠,٠٠٠	١٣١,١٨٠	٠,٤٧٨	٠,٤٨٢	٠,٦٩٤
الدالة المعنوية	قيمة الحد الثابت (T)	معامل الانحدار (β)	المتغير/البعد	نظم دعم القرار
٠,٠١	١١,٤٥٣	٠,٦٩٤		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

١. ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة $(F) = (131,180)$ ، وهي معنوية عند مستوى المعنوية $(0,01)$.
٢. ثبوت معنوية معاملات انحدار نظم دعم القرار والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) للنظم $(11,453)$ وذلك عند مستوى معنوية $(0,01)$.
٣. ثبوت معنوية تأثير نظم دعم القرار في تقييم الأداء عند مستوى معنوية $(0,01)$ ، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار $\beta = (0,694)$.
٤. بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = (0,482)$ ، مما يدل على أن نظم دعم القرار تفسر ما نسبته ٤٨,٢% من التغيرات التي تحدث في مستويات تقييم الأداء. وتؤكد هذه النتائج على قبول الفرضية الخامسة للدراسة.

٥/٢/٣. اختبار فرضيات التأثير غير المباشر

ضمن فروض التأثير المباشر تم تناول الفرضيات الآتية:

الفرضية السادسة: يزداد التأثير المعنوي لتقنيات المحاسبة الادارية في تقييم الأداء عند توسط نظم دعم القرار.

وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي (AMOS: Ver. 22) لقياس هذه التأثيرات المباشرة وغير المباشرة بين تقنيات المحاسبة الادارية تقييم الأداء، وللتعرف على مستوى معنوية العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين تلك المتغيرات تم استخدام طريقة الأرجحية العظمى (Maximum Likelihood)، وقد ثبتت معنوية النموذج كما يتضح في الجدول (١١) الآتي:

الجدول (١١)

مؤشرات معنوية نموذج علاقات التأثير المباشرة بين تقنيات المحاسبة الادارية في تقييم الأداء

المؤشر	القيمة المعيارية	القيمة المحسوبة
معنوية كا ^٢ (p. value) X^2	$0.05 >$	٠,٠٠٠
مؤشر جودة المطابقة (GFI)	$0.90 <$	١,٠٠٠
الجذر التربيعي لمتوسط البواقي (RMR)	$0.06 >$	٠,٠٠٠
مؤشر المطابقة المقارن (CFI)	$0.95 <$	١,٠٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من الجدول أعلاه انخفاض في قيمة كل من (كا^٢ والجذر التربيعي لمتوسط مربع البواقي والتي بلغت صفر)، مما يدل على ارتفاع قوة ومعنوية النموذج، إذ تبين أن الجذر التربيعي لمتوسط البواقي (Root Mean Square Residual -RMR) بلغ صفرًا، والمعروف أنه كلما اقترب من الصفر كلما كان النموذج معنويًا. كما أظهرت النتائج ارتفاعًا في قيمة مؤشر جودة المطابقة (Goodness of Fit Index-GFI) عن الحد الأدنى (٠,٩٠)، حيث بلغت (١)، وتشير النتائج أيضًا إلى ارتفاع قيمة مؤشر المطابقة المقارن عن الحد الأدنى (٠,٩٥)، حيث بلغت (١)، مما يدل على أن المؤشرات جاءت أعلى من المعايير المحددة، وهذا يؤكد على ارتفاع جودة النموذج.

وفيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي لاختبار هذه الفرضية، وفقًا لنموذج علاقات التأثير المباشرة وغير المباشرة بين تقنيات المحاسبة الادارية في تقييم الأداء، والجدول (١٢) يوضح نتائج هذه العلاقات عند توسيط نظم دعم القرار.

الجدول (١٢)

نتائج تحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والكلية لتقنية المحاسبة الادارية في تقييم الأداء

عند توسيط نظم دعم القرار

المتغير	المستقل	الوسيط	التابع	قيمة معامل المسار المباشر	قيمة معامل المسار غير المباشر	قيمة معامل المسار الكلي
التقنيات	نظم دعم القرار	تقييم الأداء		٠,٥٧٩**	٠,١٩٦**	٠,٧٧٥**

** وتعني أن الارتباط دال معنويًا عند (٠,٠١).

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول أعلاه زيادة التأثير المعنوي لتقنيات المحاسبة الادارية في تقييم الأداء عند توسيط نظم دعم القرار، حيث بلغت قيمة الزيادة (٠,١٩٦)، وهي قيمة التأثير غير المباشرة مما يسفر عن ثبوت صحة الفرضية السادسة للدراسة.

النتائج والتوصيات

توصل الباحثين إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها ما يلي:

أولاً: النتائج

١. ظهرت تقنية نظم دعم القرار كأداة مساعدة في توجيه المديرين وترشيد قراراتهم ذات الصلة غير الهيكلية أو الشبه هيكلية والتي يصعب برمجتها وبالتالي يصعب اتخاذها بشكل روتيني.

٢. يعاني المدخل التقليدي الأداء من العديد من اوجه القصور بسبب التركيز على قياس وتجميع البيانات وتقديم المعلومات التي يتم الاسترشاد بها للقرارات القصيرة الاجل واهمال القرارات طويلة الاجل فضلا عن التركيز على النتائج وعدم الاهتمام بالمسببات.
٣. تحقق تقنيات المحاسبة الادارية مجموعة من المزايا التي تساعد في تحسين التكاليف وتدعم الإدارة في اتخاذ القرارات وتحليل مسببات التكلفة والتركيز على تخفيض التكاليف ومن ثم رفع الأداء.
٤. اظهرت نتائج الدراسة المسحية أن تقنيات المحاسبة الإدارية تشكل أدوات مهمة لتحسين وقياس الأداء، حيث كانت بأهمية نسبية تمثل ٩٣% تراوحت بين (موافق أو موافق تماماً)، في حين اظهرت الدراسة أن نظم دعم القرار تشكل أدوات مهمة لترشيد قرارات قياس الأداء، حيث كانت بأهمية نسبية تمثل ٩٢% تراوحت بين (موافق أو موافق تماماً).
٥. أظهرت نتائج الدراسة المسحية وجود علاقة إيجابية لتقنيات المحاسبة الإدارية في تقويم الأداء، وذلك من خلال ثبوت معنوية تأثير نظم المحاسبة الإدارية في تقويم الأداء عند مستوى معنوية (٠,٠١)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار $\beta = (٠,٦٧١)$.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة توجيه تركيز المصارف العراقية إلى استخدام تقنيات المحاسبة الإدارية التي أثبتت نجاح كبير في التطبيق في قطاعات المصارف العالمية، ومن تلك التقنيات بطاقة الأداء المتوازن لما لها من أهمية في تقييم وتوجيه الأداء المصرفي.
٢. ضرورة توجيه تركيز المصارف العراقية إلى استخدام الاساليب الحديثة في تقويم الأداء تماشياً مع التطورات في بيئة الاعمال والتي اصبحت تركز على كافة المقاييس المالية وغير المالية في وقت واحد.
٣. ضرورة انتباه المصارف العراقية التجارية للعلاقة بين تقنيات المحاسبة الإدارية ونظم دعم القرار كونها تعمل على تفعيل عمليات تقييم الأداء المصرفي بصورة أفضل، بما يحقق أفضل نتائج وهذا ما أثبتته الدراسة المسحية.
٤. ضرورة الاخذ بتطبيق تقنيات المحاسبة الإدارية في المصارف كونها تسهم في تخفيض التكاليف وتقديم أفضل الخدمات للزبائن مقارنة بالمصارف المحيطة ضمن البيئة المحيطة بالمصارف العراقية وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي والمالي للمصارف.
٥. ضرورة توجيه المصارف إلى تدريب العاملين فيها على استخدام أحدث الاساليب لتجهيز الإدارة بالمعلومات المطلوبة بأسرع وقت وبصورة موثوقة لكي تساعد في اتخاذ القرارات لا سيما القرارات غير المهيكلية أو شبه المهيكلية.

المصادر

أولاً. المصادر باللغة العربية

أ. الرسائل والأطاريح الجامعية

١. باسم فارس قنديل، (٢٠٠٨)، اثر تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة على السياسات التنافسية في المنشآت الصناعية: دراسة تطبيقية على منشآت القطاع الصناعي في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسلامية-غزة، فلسطين.
٢. بسمه توفيق احمد مسلات، (٢٠٠٩)، " قياس الفعالية التدريبية من منظور إدارة الجودة الشاملة: دراسة ميدانية على برامج الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في جمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.
٣. شريف كمال زكي علي، (٢٠١١) "اثر تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة على أنظمة التكاليف في ظل

٤. بيئة التصنيع الحديثة"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية.
٥. شنافي مولاي عبدالقادر جيلالي، (٢٠١٣) "دور نظم دعم القرار في قيادة الاداء حالة مجمع اتصالات الجزائر"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.
٦. فدوى محمد رمضان، (٢٠٠٩) "أثر استخدام نظم مساندة القرارات على تطوير الأداء- دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم- محافظات قطاع غزة"، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الاسلامية- غزة.
٧. مازن جهاد اسماعيل الشوبكي، (٢٠١٠) "العلاقة بين نظم دعم القرار واعادة الهندسة في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر- غزة.
٨. محمد عبد الحليم علي، (٢٠٠٢)، "أثر استخدام نظم دعم القرارات علي كفاءة وفعالية القرارات: دراسة محاسبية تجريبية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.
٩. محمود صلاح علي حيدر، (٢٠١٤) "إمكانية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، المملكة الأردنية الهاشمية.
١٠. مرام محمود احمد حبيب، (٢٠١٣)، مدخل مقترح لتكامل نظام التكاليف على أساس تدفق القيمة مع التحسين المستمر في بيئة الإنتاج الموجهة لتحسين الكفاءة: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، جمهورية مصر العربية.
- ب. الدوريات العلمية
١١. امتثال رشيد بجاي الطائي، صباح عبدالوهاب، (٢٠١٥)، "ترشيد عملية اتخاذ القرارات الادارية وتقييم الاداء بتوظيف اساليب المحاسبة الادارية الاستراتيجية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة المثنى المجلد العاشر، العدد ٣٢.
١٢. ثائر صبري الغبان، نادية شاكر حسين، (٢٠٠٨)، "التكامل بين تقنيتي بطاقة العلامات المتوازنة والمقارنة المرجعية لأغراض تقييم الاداء الإستراتيجي في الوحدات الاقتصادية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والعشرون، بغداد.
١٣. حسين وليد حسين، (٢٠١٥)، "استخدام المقارنة المرجعية في تقييم الاداء المصرفي"، مجلة كلية الجامعة الاسلامية، النجف الاشرف، العدد ٣٤.
١٤. طارق احمد احمد غانم، صفاء جرجس تادرس، (٢٠١٥)، تأثير المعلومات المحاسبية على نظم دعم اتخاذ القرار، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ١٩، العدد ٤.
١٥. علاء جاسم سلمان، (٢٠١٤)، "استعمال تقنية التحسين المستمر في تطوير اداء المنظمة بالتطبيق على بنك سبا الاسلامي- فرع الحديدة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والاربعون، العراق.
١٦. علاء جاسم سلمان، مشتاق كامل فرج، نهاد حسين احمد، (٢٠١٤) "دور المقارنة المرجعية في تحسين اداء المنظمة بالتطبيق في بنك سبا الاسلامي وبنك التضامن الاسلامي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٤٠.
١٧. ماهر موسى درغام، خليل ابراهيم شقفة، ٢٠٠٩ "حساب تكلفة الخدمة العلاجية وفقاً النظام التكاليف المبني على لانشطة (ABC) في المستشفى غزة الاوربي الحكومي دراسة تطبيقية في قسم الميكروبيولوجي، مجلة جامعة الازهر، غزة -فلسطين.
١٨. محمد حسن رسمي، ٢٠٠٧ "أطار فكري لنظم دعم القرار (الاساسيات، المتطلبات، المحاذير)، منشورات مركز دعم القرار والدراسات المستقبلية، عمان، الأردن.
- ج. الكتب
١٩. ثابت عبدالرحمن ادريس، (٢٠٠٥) "نظم المعلومات الادارية في المنظمات المعاصرة"، الدار الجامعية، ٨٤ شارع زكريا غنيم الابراهيمية.
٢٠. رايموند مكليود، جيورج شيل، (٢٠٠٦) "نظم المعلومات الإدارية"، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر ترجمة سرور علي ابراهيم سرور.

٢٠. سعد غالب ياسين، (٢٠٠٢) "الإدارة الاستراتيجية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن.
٢١. سعد غالب ياسين، (٢٠٠٦) "نظم مساندة القرارات"، ط١، عمان، الاردن، دار المناهج للنشر والتوزيع.
٢٢. سماسم كامل موسى، (٢٠١٢) "دراسات في التكاليف- تحليل التكلفة والعائد"، مكتبة عين شمس، القاهرة.
٢٣. محمد محمد الفيومي، (٢٠١٢)، "المحاسبة الاستراتيجية"، الطبعة الاولى، دار التعليم الجامعي.
- ثانياً. المراجع باللغة الأجنبية

- 1 Horngren, Charles T., Dater, Srikant M. & Foster, George, Rajan, Madhav V. & Ittner, Christopher " Cost Accounting: A Managerial Emphasis ", 13th ed., Pearson Prentice Hall, USA, 2015 ..